

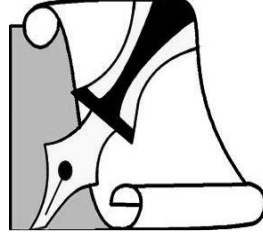


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

طغى موضوع الحقوق الغازية والنفطية للبنان والتهديدات الإسرائيلية للبنان، والتي أُعلنت مباشرةً مثلما نُقلت عن طريق الولايات المتحدة، والمعادلة الردعية التي أعلنها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في موضوع البحر، على كل ما عداهما من أحداث.

وخرج لبنان، وفي ظهره المقاومة، بموقفٍ صلبٍ وموحدٍ ودخل في محادثات طويلة ودقيقة مع الموفدين الأميركيين الذين حاولوا إرغام لبنان على الخضوع للشروط الإسرائيلية، خاصة مشروع الموفد الأميركي السابق فريدريك هوفمان الذي يتضمّن اقتراحاً لحلّ النزاع الذي تفتعله إسرائيل مع لبنان لتقاسمه مخزون الغاز من البلوك ٩.

ويُعدّ هذا الأمر بمثابة انتصار دبلوماسي للبنان، لكن من غير الممكن استكمالها سوى بالتوحد حول موقف الدفاع عن حقوق لبنان، خاصةً وأنّ إسرائيل هي اليوم في موقف الدفاع بعد التطورات الميدانية في سوريا وإسقاط طائرتها، الذي أضيف إلى الجهوزية اللبنانية للمقاومة في وجه أي اعتداء إسرائيلي. وان كان من غير المرجح أن تخضع إسرائيل بسهولة إلى المعادلة الجديدة، لكن في الموضوع اللبناني، يبدو أن الجانب الإسرائيلي بات يأخذ أي تغيير استراتيجي، وخاصةً على صعيد البحر، من جانبٍ واحدٍ، بحذرٍ شديد.

ويبدو من حركة المبعوث الأميركي، دافيد ساترفيلد، المكلف بحلّ النزاع البحري والبري بين لبنان وإسرائيل، والذي زار لبنان أكثر من مرّة، أن ثمة حوارٍ طرشان بين لبنان وإسرائيل التي تتمسك بمبدأ المشاركة في البلوك ٩، وتعتبر أنّها قدّمت تنازلاً بقبول إجراء مفاوضات مع لبنان حول الموضوع النفطي، واقتراحها تشكيل لجنة تقنيّة مع لبنان على غرار اللجنة الثلاثية العسكرية المشتركة التي تجتمع في الناقورة دورياً، على أن تكون الرعاية الأساسية للموضوع برمته، أميركية.

وقد مرّر ساترفيلد هذه الأفكار إلى المسؤولين اللبنانيين في ظلّ تهديد ضمني نقله إلى لبنان، وهو أنّ إسرائيل لن تقبل من لبنان المباشرة في أعمال التنقيب لأنها لن تبقى مكتوفة الأيدي وستقوم بتصعيد الوضع، أي ضمناً أن الخيار العسكري سيكون قائماً.

الموقف اللبناني الموحد يرفض بشدة مبدأ المشاركة الإسرائيلية في البلوك ٩، إذ إنه يعتبره ملكاً له لأنه يقع ضمن مياهه الإقليمية.

وقد أبلغ لبنان المبعوث الأميركي انفتاحه على مبدأ الرعاية الأميركية للمفاوضات بغية حلّ النزاع النفطي سلمياً من دون المسّ بالحقوق اللبنانية. وأعرب عن استعداده لأن يتدخّل طرف ثالث، ليس بالضرورة أميركياً، لحلّ "النزاع"، علماً أن لا موقف نهائياً من تأليف لجنة تقنية إسرائيلية. لبنانية، إذ أن البعض ينظر بإيجابية إلى هذا الاقتراح، شرط أن تكون اللجنة تابعة للجنة العسكرية الثلاثية القائمة حالياً، بحيث ينضم إليها خبيران إسرائيلي ولبناني في قضايا القانون الدولي والنزاعات النفطية.

في حين أن البعض الآخر يرفض بشدة ولا يريد أي لقاء مباشر مع الإسرائيليين، وهذه وجهة نظر محقّة كون لبنان رفض مراراً لقاء الإسرائيليين في ظل ظروف كانت أكثر صعوبة من هذه التي يعيشها اليوم مع القدرة المتعاطمة للمقاومة، وخاصة، في ظل الأحداث الأخيرة في المنطقة. وقد خاب ظنّ الأميركيين من عدم وجود ليونة لبنانية، كون الأمر جدي وتتنظر إليه إسرائيل بقلق، وهي المستعجلة للبدء بالتقريب في بعض المناطق.

ومع التشدّد اللبناني، الذي تعزّز بموقف حزب الله، لم يكن أمام الجانب الأميركي، سوى إبلاغ لبنان عبر الموفد الأميركي ديفيد ساترفيلد طيّ مشروع هوف والإكتفاء بإبلاغ الجانب اللبناني بالأجوبة الإسرائيلية على الأفكار اللبنانية، واللافت في الأمر أن الموضوع أُبلغ إلى ساترفيلد من قبل الجهة الرسمية الأعلى في لبنان أي رئيس الجمهورية الذي حدّر إسرائيل عبر الجانب الأميركي أن عدم قبول إسرائيل بالتحكيم ستكون له "نتائج مأساوية وإسرائيل تدرك ما معنى أن نصل لهذه النتائج".

كما مرّر عون الكرة الى الجانب الإسرائيلي، بموافقة الأفرقاء المعنيين، عندما أعلن أنّه يمكن اللجوء إلى طرف ثالث خبير في مثل هذه النزاعات تحت رعاية الأمم المتحدة، لتحديد الحدود والبتّ في هذه المشكلة، وهو ما كان ليعرض هذا الأمر لولا تنسيقه مع الحلفاء.

كما أن الرئيس نبيه بري أبلغ موقفاً متشدداً إلى ساترفيلد، وكرّره على مسامعه أكثر من مرّة، حتى مغادرة الأخير الأراضي اللبنانية، ومؤداه أن مساحة الـ ٨٦٠ كلم ٢ في البحر (البلوك رقم ٩)، هي ليست وحدها ملك للبنان وضمن مياهه الإقليمية وحدوده البحرية، بل تُضاف إليها مساحة تزيد عن ٥٠٠ كلم ٢ جنوباً، هي أيضاً ملك للبنان.

ونقلاً عن بري، تحت عنوان المصادر المقرّبة منه، أن ساترفيلد تبّلع أيضاً الموقف اللبناني الراضٍ لما سُمّيت في عين التينة "عملية التحايل على لبنان، سواء بمحاولة قضم حدوده البحرية أو محاولة قضم حدوده البرية"، وذلك بعدما تلقى لبنان من ساترفيلد طرحاً أميركياً إسرائيلياً لحلّ النقاط الـ ١٣ المختلف عليها في البر، إذ اقترح الأميركيون المقايضة بين البر والبحر، على قاعدة "نعطيكم في البر تعطوننا في البحر".

وهو ما أشار إليه الأميركيون بالمنافسة بين الجانبين اللبناني والإسرائيلي في بعض النقاط البرية، أي تقاسمها تحت عنوان أنّ مساحتها لا تتعدّى أمتاراً (٢٥ متراً) والتقاسم يزيل سبب التوتر بين لبنان وإسرائيل حول هذه النقطة. إلا أن بري أعلن أن هذا الطرح ينطوي على خطورة كبيرة، "إذ إن مجرد القبول بالتخلي عن الـ ١٢ متراً على البر، وهي تمتد أصلاً إلى البحر، يعني التخلي عن مساحة تزيد عن ٣٠٠ و ٤٠٠ كلم ٢ في البحر وما تكتنزه من ثروات".

ومن المفيد القول أن ما نقله ساترفيلد إلى المسؤولين يعني أن المفاوضات جارية وقابلة للاستمرار من دون الإفراط في التفاوض، إذ إن العملية خاضعة لشدّ الحبال بين الجانبين وهي ليست سوى في بدايتها.

وركّز لبنان على قاعدة الحفاظ على حقوقه برّاً وبحراً، وعُلم أنّه أثار في المفاوضات مع ساترفيلد موضوع الخروقات الإسرائيلية في بلدة العديسة حيث تبني جداراً من الإسمنت بالقرب من الخط الأزرق سبق للبنان أن حدّرها من أنّ البناء ممنوع على أيّ من النقاط الـ ١٣ المختلف عليها مع لبنان، الذي تحفّظ على ما تدّعيه إسرائيل من أنها تُشيد ضمن أراضيها.

كما أن الأمم المتحدة تحفظت هي الأخرى ودعت الجانب الإسرائيلي إلى التريث من أجل تحديد هويتها أي إذا كانت تابعة لها أو للبنان ولن يظهر ذلك إلا لدى الترسيم النهائي للحدود الدولية. وهو أمر مستبعد في المرحلة الحالية، ما يعني أن الموضوع مفتوح على تأجيل كبير لحله.

خلال المفاوضات، في موضوع البلوك ٩، أراد الجانب الأميركي أن يتركز البحث على المنطقة التي هي موضع خلاف وحول كيفية حفظ لبنان حقوقه من دون أن تتأثر عمليات البحث والتنقيب بأي تهديد، لأن أي خرق أمني سيؤدّي إلى إلحاق الضرر بكلا الدولتين، كما تقول واشنطن التي لا تريد هزّ الاستقرار.

وعلم أن الجانب الأميركي يريد أن يُبَاشَر بالتنقيب عن الغاز أو النفط في المساحة غير المتنازع عليها، وهو موضوع يحشر لبنان الذي يعرف أن إسرائيل بدأت باستخراج الغاز ووقّعت عقوداً لشراء الغاز منها كمصر على سبيل المثال ويمكن أن تسرق كمّيات منه من مساحة قد تكون للبنان.

على أن يستتبع هذا الأمر بتوزيع الحصص بعد أن يكون طرف محايد قد تولّى مراجعة الإحداثيات التي وضعت لأن إسرائيل تقول أن إحداثياتها هي أصوب من إحداثيات لبنان! ثم تكلف إحدى الشركات بتوزيع المادة المستخرجة وتوزيعها على الجانبين وفقاً لمساحة كل طرف في المنطقة الاقتصادية الخالصة في المياه الإقليمية!

ويقول متابعون للمفاوضات أن الأميركيين لا يسمّون مبادرتهم بالوساطة، وهو أسلوب للضغط على لبنان وعدم إشعاره بأن واشنطن بالغة الجدّية بما تقوم به، ولا تعمل سوى على نقل الأفكار بين الجانبين ومحاولة المساعدة على تذليل العقبات وتقريب وجهات النظر، الأمر الذي لا يبدو أنه سيحصل في المُقبل من الأيام.

ويجب القول أن ثبات الموقف اللبناني من ثروته البحرية يُربك الأميركيين وبالطبع الإسرائيليين. وقد كان للهدنة التي أعلنت بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس المجلس النيابي نبيه بري، فضل كبير في تقوية موقف لبنان، مع لفت النظر إلى أنّ البلاد مُقبلة على استحقاق الانتخابات النيابية إذ من المرجح أن ترتفع العصبية الطائفية والمذهبية تحت ستارٍ سياسي.

لذا، يسجّل للمسؤولين تغاضيهم المؤقت عن تلك الخلافات وتوحيد موقفهم حول حقوق لبنان، والموقف الرسمي اللبناني يؤكّد على مواجهة أي اعتداء إسرائيلي على أي شبر من الحدود اللبنانية سواء في البر أو البحر، وهو أمر مدعوم لا بل يدفع له موقف المقاومة، وقد أكّد السيد نصر الله أن باستطاعة سلاح المقاومة أن يوقف المحطات الإسرائيلية عن العمل في البحر في غضون ساعات متى طلب منها مجلس الدفاع الأعلى ذلك.

هذا الموقف اللبناني الرسمي المتناغم مع موقف المقاومة في ما خصّ مواجهة أي عدوان إسرائيلي، تأخذه إسرائيل على محمل الجدّ، وقد باتت الإدارة الأميركية على علم بما سيكون عليه الموقف اللبناني في حال تطوّرت الأمور نحو الأسوأ.

لكن ثمة قلق هنا لدى البعض، إذ إن لبنان يبدو محشوراً في الزاوية لناعية قيام الجانب الإسرائيلي، الذي يمتلك التقنيات العالية، من سرقة الثروة النفطية للبنان. لكن هذا الأمر منوط بوحدة الموقف اللبناني وتناغمه مع المقاومة، وإسرائيل باتت تحسب ألف حساب قبل الإقدام على أي خطوة عدائيّة ضد لبنان.

في هذه الأثناء، يقول البعض أنّه من المستبعد أن يلجأ لبنان إلى التحكيم الدولي، لأنّ ذلك يستغرق وقتاً وقد تستغلّ إسرائيل الفرصة فعلاً لسرقة كميات كبيرة من الغاز والنفط.

لكن، في كل الأحوال، يمكن اعتبار ما حصل في الأيام القليلة الماضية خلال الزيارات المكوكيّة لساترفيلد، أن لبنان حقّق إنجازاً دبلوماسياً عبر تثبيت سقف أدنى مع إسرائيل، مؤداه أن أي بحث في قضية ترسيم الحدود البحرية يبدأ من تأكيد حقوقه النفطية، وهي رسالة ربما ما كان ساترفيلد ليتوقّع سماعها من اللبنانيين لا بل من جميع المسؤولين.

كما أن لبنان أبلغ الأميركيين، وكان ذلك بعد خطاب السيد حسن نصر الله الذي تناول فيه موضوع النفط، أن لا تفريط بالسيادة ولا بالنفط، وأن إسرائيل غير قادرة على الاعتداء، لأن لبنان قادر على الردّ بالمثل، وستكون متضررة كلبنان من تصعيد الأمور. إذ إن لبنان، عبر ثلاثيّة الجيش والشعب والمقاومة، يُعتبر قوياً، كما أنّه ليس ضعيفاً سياسياً، وقادر على حماية نفطه والغاز، بالمفاوضات في المرحلة الأولى.

ويلفت المتابعون النظر إلى أن إسرائيل غير قادرة على بدء التنقيب في المنطقة المتنازع عليها، في الوقت الحالي على أقل تقدير، مثلما أنها عاجزة عن منع لبنان من العمل في البلوك ٩ ولا أي بلوك آخر يعتبره حقاً له، وهي لن تقوم بهذا الأمر في المرحلة الراهنة.

وكان لافتاً كلام وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل حول أنّ ترسيم الحدود البحرية ليس مجرد رسم خط حدودي فاصل فوق الماء، بل إن الأمر يتعلّق في موازاة ذلك، بالحصول على الحصة اللبنانية من النفط في المكامن المشتركة تحت الماء. ذلك أن الأمر يتعلّق بحقوق لبنان في النفط، وليس في البحر فقط.

وفي تحليل بعض الأوساط، ثمة تقدير أن مصلحة واشنطن اليوم تقضي بأن لا تتفجّر المنطقة المتداخلة ببعضها البعض ومصالح الإدارة الأميركية في صلبها. ويقول البعض أن واشنطن مهتمة أيضاً بالجانب البري وليس فقط بالحدود البحرية، وقد اقترحت تأجيل بناء الجدار الإسرائيلي الذي يعتبر لبنان أن النقاط الـ١٣ المتحقّظ عليها هي ضمن أراضيه، إلى حين ترسيم الحدود.

ويجب التحذير هنا من أنّ الإدارة الأميركية قد تُعيد الضغوط على لبنان وهي بالطبع لن تتخلّى عن مطالب إسرائيل، وقد تلجأ هذه المرّة إلى بعض الحلفاء الأوروبيين لتلين موقف لبنان من الطرح الأميركي، في ظلّ تهديد قد يتعرّض له في موضوع المساعدات والمؤتمرات الأوروبية الخاصة به والتي تعقد في المرحلة القريبة.

ومن الأهمية بمكان التأكيد أن توحد لبنان حول موقفه الحالي سيفوّت الفرصة على إسرائيل والإدارة الأميركية مرّة جديدة، علماً أن الأمر لن يحلّ في فترة قريبة والأمر مفتوح على احتمالات شتى، تبعاً لما ستقوم به إسرائيل.

حملة أميركية جديدة على حزب الله

ويلاحظ البعض أن زيارة رئيس الدبلوماسية الأميركية، ريك تيلرسون، إلى لبنان ضمن جولته في المنطقة، شكّلت رسالة واضحة بأنّ واشنطن مهتمة بالملف الداخلي اللبناني.

أما في ما يتعلّق بحزب الله وسلاحه فإنّ تصريح وزير الخارجية الأميركي في الأردن واعترافه بأن حزب الله مكوّن من النسيج اللبناني، وإن لم يكرّر هذا الموقف في بيروت، فإنّه يعكس رغبة أميركية بعدم الطلب إلى اللبنانيين بعزل هذا الحزب عن الحكومة، انطلاقاً من حرص واشنطن على الاستقرار السياسي في البلاد.

في هذه الأثناء، وبالعودة إلى رسالة السيد نصر الله حول الردع المائي فقد كانت واضحة، وسريعة للرد على تيلرسون، مؤكداً أن حزب الله جاهز ليكون عامل دعم في المفاوضات عبر القوة التي يمتلكها، طبعاً تحت غطاء رسمي، لكي لا يسمح بالمزايدات عليه.

وإذا كانت الرسالة موجّهة إلى الجانب الأميركي الذي يعتبر الكابح الوحيد للجماع الإسرائيلي، فإن الخطاب الردعي وضع الكرة في ملعب الحكومة وأكد أن مسألة ترسيم الحدود من مسؤولياتها، وهو وضع سلاح الحزب ضمن معادلة القوة التي يملكها لبنان، على مستوى الصراع مع إسرائيل، عبر دعوة المسؤولين الرسميين إلى التفاوض من هذا المنطلق، لكن المفارقة هي في وضع الدولة اللبنانية في موقع المفاوضات عن الحزب، عبر الإشارة إلى أنها تستطيع أن تردّ، على التهديدات الأميركية، بالقول أنّ على إسرائيل والأميركيين القبول بمطالبها كي ترد الحزب عن إسرائيل.

وفي ظلّ وجود المعادلة الذهبية، أي الجيش والشعب والمقاومة، ألمح السيد نصر الله، حسب متابعين، بأن الحزب هو القوة الوحيدة التي لدى اللبنانيين، لأن الجيش ممنوع، من جانب واشنطن، من إمتلاك الأسلحة اللازمة في هذه المعركة، مشيراً إلى أن "المقاومة جاهزة لتعطيل منصات إستخراج الغاز الإسرائيليّة في البحر خلال ساعات في حال قرّر المجلس الأعلى للدفاع ذلك".

وقد طرح السيد نصر الله معادلة ردع جديدة مع الإسرائيلي، أراد أن يستفيد منها المفاوضات اللبناني في ظل الضغوط التي تفرض عليه من جانب الأميركي، وكان لافتاً أن الردود لم تأتٍ عنيفة من قبل قوى ١٤ آذار، لا بل لوحظ أن الخطاب تمكّن من استيعاب المخاوف أو النيّات عبر سحب الذرائع من الخصوم.

وعُلم أن ساترفيلد أثار "تهديد" الأمين العام لحزب الله، واعتبر أن ذلك يؤذي "البلدين" ويعثر الإفادة من الثروة الموجودة في تلك المنطقة، وكان واضحاً تعبيره عن قلق إسرائيلي.

وقد أبلغت الحكومة الإسرائيلية ساترفيلد أنها ستعتبر لبنان مسؤولاً عن أي اعتداء تتعرض له من قبل حزب الله، وبذلك تكون تحسب حساباتها قبل الإقدام على أي خطوة أو قرار من شأنه أن يستفز لبنان، ويجعله يلجأ إلى القوة لردع أي قرار يعتبره اعتداء على أرضه أو مياهه.

ويبدو أن الجانب الأميركي توقّف عند كون السيد نصرالله هدّد بإيقاف الورشة الإسرائيلية بالقوة شرط أن يطلب ذلك مجلس الدفاع الأعلى، علماً أن هذا المجلس قرّر معالجة النزاع بالتفاوض وليس بالقوة والموقف الحكومي الآن هو التفاوض من دون التنازل عن حق لبنان.

ويجب التنويه إلى أن الدولة اللبنانية تمتلك موقفاً قوياً في تلك المفاوضات، ويشير البعض إلى أن عليها ألا تغرق في قضية إثبات حدودها البحرية سواء اعترفت بها الأمم المتحدة أم لم تعترف، لا سيما أن هذه الحدود محدّدة ومرسومة والبلوك رقم ٩ لبناني ضمن المياه الاقتصادية الخالصة. وإسرائيل أقدمت على تحديد بحرهما بعد لبنان بمدة ثلاث سنوات، مستغلةً ثغرات قانونية في الاتفاقية اللبنانية-القبرصية التي عقدت في العام ٢٠٠٧.

ويضيف هؤلاء أنه يجب السير قدماً نحو إصدار المراسيم التطبيقية اللازمة للبدء بانفاذ الانتفاع من هذه الثروة الطبيعية. إضافةً إلى وضع استراتيجية نفطية عامة، تشمل أيضاً الثروة النفطية البرية والتشريعات الواجبة السن للبدء بتحسين الحقوق محلياً، لا سيما أن الاتفاقيات والمعاهدات النفطية الدولية المقبلة لا يمكن قانوناً للدولة اللبنانية التوقيع عليها والالتزام بها فيما إذا كانت قوانينها الوضعية خالية من النصّ عليها.

من هنا، تقول وجهة النظر هذه أنه على الدولة اللبنانية أن تباشر بوضع خرائط ومشاريع شبكات الأنابيب النفطية البحرية التي تصل لبنان بالقارة الأوروبية للبدء بعقد الاتفاقيات الثنائية الإقليمية والدولية اللازمة في سبيل تنفيذها، أو على أقل تقدير دخول الحرب النفطية في المنطقة من باب الحفاظ على الأمن النفطي.

في هذه الأثناء، تشير قراءة في أوساط قوى ٨ آذار، إلى أن الزيارات الأميركية وإن كانت للأسباب التي ذكرناها سابقاً، فإنّه لم يغب عنها العمل على الحدّ ممّا تعتبره النفوذ الإيراني في لبنان.

وقد حتّ تيلرسون الشعب اللبناني على وجوب "الشعور بالخطر من تصرفات حزب الله"، وكأنّه وبطريقةٍ أو بأخرى يدعو اللبنانيين إلى محاسبة الحزب من خلال صناديق الاقتراع في الإنتخابات المقبلة.

ويقول هؤلاء أن الأميركيين قلقون من أن الحزب وحلفاءه سيحصدون الأغلبية المريحة وسيبسطون هيمنتهم على الحكم في لبنان. لكن يبدو أن الموقف الأميركي محشور في الزاوية، ذلك أنهم يخشون زيادة الضغوط المختلفة على الحزب وهو مكوّن أساسي في لبنان، بينما هم حريصون على ألا تؤدي زيادة الضغوطات على الحزب إلى المسّ بالاستقرار اللبناني الذي يتعاطون معه كخط أحمر لاعتبارات عدّة، أحدها ملف الغاز والنفط، الذي يؤخذ بالحسبان كملف استراتيجي دولي، لكن أيضاً بسبب خشيتهم على حليفهم إسرائيل، إضافة إلى أن أولوياتهم تتمثّل في مناطق أخرى في المنطقة وإحداها سوريا.

يتوقّع هؤلاء أن تزداد الضغوط على الحزب قبل موعد الانتخابات النيابية وتغذي الاستطلاعات التي رجّحت حصوله وحلفائه على الأكثرية النيابية المخاوف الأميركية. وتقل تلك الشخصيات عن أخرى مقربة من واشنطن خشيتها من ارتداء لبنان كلياً في حزن محور المقاومة، ما سيثقل خسارة استراتيجية بالنسبة لها، تعمل على تفاديها واستباقها بتحركات ووسائل شتى.

لكن يبدو واضحاً أن النية الأميركية بالتصدي لاستحواد حزب الله على شرعية كبيرة سياسية وشعبية أكبر من تلك التي يتمتع بها حالياً من خلال تأمين الأكثرية النيابية في الانتخابات المقبلة، لا تقترن بأيّة خطة عمل واضحة، كما أن حلفاءها في لبنان هم أعجز من الحدّ من نفوذ الحزب الذي سيتعزّز أكثر بعد تاريخ صدور نتائج الانتخابات.

رسائل الحريري.. إلى الحلفاء!

في هذه الأثناء، توقّف المراقبون عند المهرجان الذي حصل في الذكرى الـ ١٣ لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري، والتي حملت دلالات في الشكل كما في المضمون.

واكتسب المشهد أهمية مضاعفة، خاصة أنه يأتي عشية استحقاق انتخابي يعتبره الكثير من القادة السياسيين مفصلياً ومصيرياً، ويعوّل عليه آخرون لرسم معادلات جديدة، بعدما شهدت الخريطة السياسية للبلاد تحولات جذرية منذ انتخابات العام ٢٠٠٩، التي كانت دماء رفيق الحريري لا زالت عنواناً لها.

وقد حوّل الرئيس سعد الحريري المناسبة إلى مهرجان انتخابي دشّن عبره حملته الانتخابية موجّهاً رسائل إلى القريب قبل البعيد. وكان العنوان الأبرز للاحتفال الهجوم على حزب الله من بوابة استحالة تحالف الحريري معه، لكن مراقبين كثيرين وضعوا هذا الأمر في خانة غير الجديد وشدّ العصب، لا أكثر، خصوصاً في ضوء المزايدات الكثيرة التي تعرّض لها الحريري والتي يتوقّع أن ترتفع حدّتها في المرحلة المقبلة.

لكن الحريري رسم في المقابل معالم اشتباك سياسي جديد مع حلفائه السابقين، أو "من كانوا في عداد الأصدقاء"، على حدّ وصفه، الأمر الذي يضعه البعض بوصفه جزءاً من الحساب الذي يقوم به زعيم تيار المستقبل لحلفائه، لا بل إن البعض ذهب إلى وضعه فعلاً في مصاف "البحصة" التي كان الحريري توعدّ بـ"بقها"، والتي سيكون لها بطبيعة الحال ارتداداتها على الاستحقاق الانتخابي، والتحالفات المفترضة.

على أنّ الاحتفال حمل رسائل انتخابية أخرى، منها كلام الحريري عن غياب المال الانتخابي، معطوفاً على الحشد الشعبي للتيار في الاحتفال، في سابقة من نوعها، منذ تكريس ظاهرة إحياء ذكرى ١٤ شباط في قاعة البيال المغلقة. وربما يريد الحريري التأكيد على شعبية التيار في الوقت الذي يقول كثيرون انها تراجعت، وانه جاهز للانتخابات.

وثمة تساؤلات حول شكل العلاقة المقبلة بين الحريري والقوات اللبنانية وحزب الكتائب وغيرهم وخاصة لدى حديثه عن "كانوا في عداد الأصدقاء"، متّهماً إيّاهم بتسطير التقارير ضدّه إلى الداخل وإلى الخارج، وقد ضاعف من قيمتها ما وصف بـ"الخطأ البروتوكولي" الذي دفع العديد من حلفاء الحريري إلى الانسحاب من قاعة الاحتفال، لأنهم لم يجدوا مكاناً لهم، برغم عودة المنظمين إلى التأكيد أن الذي حصل لم يكن متعمداً.

من هنا، كان واضحاً أن الحريري نقل المعركة السياسية إلى وجهة جديدة، وكان الهدف الرئيسي من ينافس من قلب البيت السني الواحد، في الوقت الذي يراهن فيه على علاقته التي تتعزز باستمرار مع الرئيس ميشال عون، في سبيل ضمان بقائه في رئاسة الحكومة طيلة عهد عون.

ويبدو، والحال هذا، أن قوى ما كان يعرف بـ ١٤ آذار، على عكس قوى ٨ آذار التي يشدّ حزب الله من جسمها، لم تعد قائمة كما كانت عليه في السابق. وثمة مفارقة أن قوى وشخصيات هي اليوم في موقع المنافس لتيار المستقبل في أكثر من دائرة إنتخابية، تذهب أبعد منه في الخطاب السياسي ضد الفريق الآخر، بينما التيار، الذي يعتبر صاحب القضية، قرّر المهادنة في المرحلة الراهنة على الأقل.

ومن الطبيعي أن يكون حزب الله هو المُستفيد الأول من هذا الواقع، نتيجة تشتتّ الواقع المقابل، وانتقال المعركة إلى داخل فريق ١٤ آذار الذي لا يملك راعيه الإقليمي الأول أي السعودية مخططاً واضحاً ومتماسكاً له. لا بل إن هذا الراعي بات اليوم، بعد أزمة إستقالة الحريري، في موقع المراقب، الذي ينتظر أن يبني مواقفه على قاعدة ردّات الفعل، حسب مراقبين، فلا هو راغب بدعم الحريري ولا حلفاءه قادرون على المنافسة انتخابياً.

وسيحاول الحريري قدر الإمكان إعادة عقارب الساعة إلى الوراء واستحضار مأساة اغتيال والده، لكن في العموم، ستكون قوى ١٤ آذار أمام معضلة افتقاد خطاب سياسي واضح، الأمر الذي سيكون له نتائج سلبية عليها.

وعلى صعيدٍ آخر، كان لافتاً حرص الحريري على إعلان خوضه الاستحقاق الانتخابي المقبل في كل لبنان، بمرشحين من كل الطوائف، تكريساً لمقولة أن تيار المستقبل هو عابر للطوائف، لكن العبرة في التنفيذ وعدم الإكتفاء في خوض المعركة الانتخابية بمرشحين شيعة في وجه الثنائي الشيعي، وإيصال مرشحين من طوائف ومذاهب أخرى في وجه الأحزاب القائمة.